08 جوان 2023

هل أنّ مخطط التنمية 23-25 قادر على احداث التنمية المطلوبة للمناطق المهمشة؟

لا تزال التفاوتات الجهويّة من حيث التنمية كبيرة ومعقّدة إلى حد اليوم في تونس. حتى لو تم تكريس اللامركزية في الفترة الاخيرة، لا يزال تشريك المناطق في صنع القرار وتصميم او اعداد مخططاتها محدود للغاية. فمثلما هو الحال في المخطط التنموي الاخير، مثلت التنمية الجهوية أحد المحاور الكبرى لإعداده، لكن مدى تشريك الاطراف المعنية على المستوى الجهوي بقي محل تساؤل.

حيث نظمت وزارة الاقتصاد والتخطيط بداية من شهر مارس 2023، ملتقيات اقليمية حول" مساندة التنمية والمخطط التنموي 2023-2025" الخاص بأقاليم الشمال، الوسط والجنوب. وقد أشرف وزير الاقتصاد والتخطيط على أشغال هذه الملتقيات بحضور ممثلين عن السلطات المحلية والمجتمع المدني و قدم الوزير مضامين المخطط التنموي وعرض محاوره الكبرى. كما تم تقديم جملة من المحاور في علاقة بواقع التنمية بالأقاليم والميزات التفاضلية المتاحة في ولايات كل اقليم وأبرز الإشكاليات المطروحة إلى جانب آليات التمكين الاقتصادي المتوفرة لمعاضدة جهود الدولة في النهوض بالتنمية الجهوية [1]. ويجدر بالذكر انّ الحكومة التونسية انطلقت في تنفيذ برنامج "المشاركة الفاعلة للمواطنات والمواطنين بتونس " ببلدية سيسب الذريعات من ولاية القيروان التي ستنتفع بأكثر من مليون دينار، حيث يهدف الى المشاركة الفاعلة للمواطنات والمواطنين في اخذ القرار على المستوى المحلي من خلال المقاربة التشاركية وانفتاح البلدية على محيطها[2].

انطلق إعداد المخطط منذ 10 جانفي 2022 فخصصّت المراحل الاولى لضبط السياسات وتحديد الخيارات والأولويات واقتراح البرامج والمشاريع تلتها مرحلة المقاربة والتحكيم لتنتهي أشغال الإعداد في 30 جوان 2022 بصياغة مشروع وثيقة يتم عرضها على الحكومة ومجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية [3]. الا أنّ عرض مشروع المخطط التنموي 23-25 على الحكومة للمصادقة تأخر الي حدود نهاية 2022، حيث صادق عليه المجلس الوزاري تحت إشراف رئيسة الحكومة نجلي بودن يوم 27 ديسمبر 2022 [4].

ومن أبرز ما جاء به مخطط التنمية 2023-2025 من خلال تصريح وزير الاقتصاد والتخطيط خلال ندوة صحفيّة لتقديم أبرز محاوره، 03 جانفي 2023، إلى أن اعداده أخذ بعين الاعتبار بلورة أهم التوجهات والاستراتيجيات الوطنية التي ستمكن تونس من تحقيق النمو والتوجه نحو تركيز العدالة الاجتماعية في خدمة المواطن وتحسين ظروف عيشه. ومن ضمن أولويات المخطط العمل على تكريس التمكين الاقتصادي لفائدة الفئات الهشة وتشجيع الأنشطة الواعدة والمجددة ذات المحتوى التكنولوجي بالإضافة الى تركيز اليات عمل هادفة لاستحثاث نسق النمو ودفع الاستثمار الخاص والتسريع في تنفيذ المشاريع العمومية الخاصة[5].

يلاحظ بجلاء في المنهجيّة المعتمدة من طرف وزارة التخطيط والاقتصاد طغيان النظرة القطاعية على تصوّر السياسة التنمويّة حيث تتولى فيها كل وزارة ضبط توجهاتها وتشخيصها لقطاعها في غياب أي مسار نقدي من هياكل استشارية منتخبة أو غير منتخبة[6]. حيث يمكن أن نلاحظ ضعف التركيز على مميزات ومقومات كل جهة وبالتالي ضعف العمل على التسويق الترابي للجهات والعمل على استخراج أهم القطاعات الاقتصاديّة التي تثمّن مميزات ومقومات كل جهة. ففي القيروان مثلا، تساهم المبادرات والتّدابير الهيكليّة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها مساهمة متواضعة في التّشجيع على الاستثمار وتحسين التّنمية الاقتصادية على الصّعيدين المحلّي والجهوي، حيث تُوزّع المشاريع التنموية العمومية على العديد من القطاعات ونادراً ما يتم ربطها بالأهداف الاستراتيجية طويلة المدى التي تمّ تحديدها على المستوى المحلّي أو

المراجع

1. المستجدات (mdici.gov.tn)
2. https://www.shemsfm.net/amp/ar
3. وزارة الإقتصاد والتخطيط تنطلق في إعداد مخطط التنمية 2023-2025 (mdici.gov.tn)
4. المجلس الوزاري يصادق على مشروع المخطط التنموي 2023-2025 | جريدة الشروق التونسية (alchourouk.com)
5. ندوة صحفية لتقديم أبرز محاور المخطط التنموي 2023-2025 (mdici.gov.tn)
6. الصحيفة الاليكترونيّة الصدى، حوار مع الخبير الاقتصادي محمد الصادق جبنون، التنمية الجهوية في تونس: المعضلة السياسية والاجتماعية والملف المشتت. 2020

الكاتب : محمد علي الكردي و إيناس سويد
CC BY NC SA

الجهوي[7]. من ناحية أخرى تقوم وزارة التخطيط والاقتصاد بالإشراف على مخطط التنمية 23-25 من خلال الادارات الجهويّة ودواوين التنمية التابعة لها، حيث يبقى تشريك البلديات محتشم وشبه صوري في وضع توجهاتها التنمويّة، مع التشريك الضعيف لمكونات المجتمع المدني في مناقشة مخرجات المخطط الحالي خلال الملتقيات الجهويّة المشار اليها أعلاه أو منذ بداية اعداد المخطط منذ السنة الفارطة[8].

وبالتالي يمكن أن نطرح عدّة تساؤلات حول اعداد مخطط التنمية 2023-2025 والمسار المرافق لإنجازه منها:

هل أخذ المخطط الحالي بعين الاعتبار أسباب تراجع مؤشر التنمية الجهوية في جل ولايات الجمهورية التونسية؟

هل يمكّن هذا المخطط من تقليص الفوارق الجهوية وأحداث التنمية المطلوبة للمناطق المهمّشة خلال ثلاث سنوات فقط أي 2023 الي حدود 2025؟

لتحسين قابليّة تنفيذ مخطط التنمية 23-25 على أرض الواقع وتحسين الجاذبيّة الاستثماريّة للجهات ،حسب نتائج دراسة ميدانيّة قام بها المرصد التونسي للاقتصاد في إطار مشروع ساهم لتعزيز انخراط الشباب في التنمية الجهويّة في ثلاث جهات القيروان ومدنين والكاف يجب تحليل مستوى التنمية المحلي الحالي و التشاور الفعّال من أجل تأسيس دينامية اقتصادية واجتماعية محلية، عبر تحليل جميع القطاعات الناشئة وإمكاناتها الفعلية بالمناطق، والتي بدونها ستظل مشاريع التنمية العمومية مشاريع استدامة على هامش المبادرات المحلية، التي سيؤول بها المطاف بدورها إلى الزوال او الانتقال من المنطقة. التشاور الفعّال على نطاق أوسع بين الجهات الفاعلة المحلية، و ذلك عبر اتباع منهج يتخذ بعين الاعتبار رؤية المجتمع المحلي ويحسّن من تناغم المشاريع العمومية مع انتظارات الفاعلين المحليين وذلك يتطلب لامركزية الموارد البشرية لتعزيز التفاعل بين السلطات العمومية والسكان، والحرص على حل المشاكل العالقة والمتعلقة بإنجاز المشاريع العمومية[9].

7. Policy Brief, Kairouan
8. Policy brief, Kef
9. 9 التقرير النهائي الخاص بالتشخيص التشاركي للتنمية في ولاية الكاف (الكاف الشرقية - الكاف الغربية – تاجروين)

CC BY NC SA